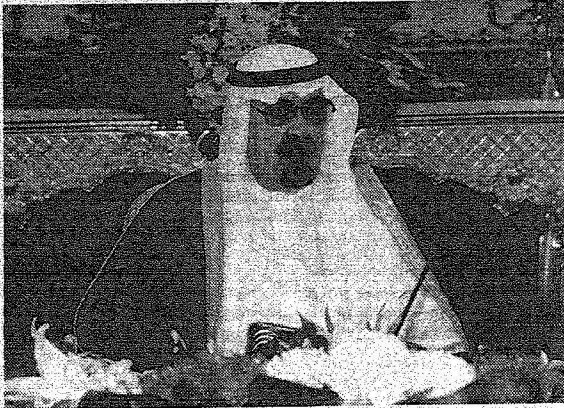


# السعودية تطلق استثماراتها في الخارج لتعزيز أمنها وبناء مخزون تمويني استراتيجي

□ الرياض - الحياة



خادم الحرمين الشريفين مقرئاً مجلس الوزراء أمس (واحد)

■ أطلقت السعودية أمس (الاثنين) استراتيجية شاملة تهدف إلى وضع الأسس لمعالجة الغلاء في أسعار المواد التموينية والسلع، وأزقتها بإجراءات صارمة لضبط الأسواق المحلية بهدف تخفيف العبء على المواطنين وقررت مجلس الوزراء، في جلسة ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تكليف وزارتي الزراعة والتجارة بتدريس الحاجات المستقبلية من المنتجات الغذائية والتموينية حتى يمكن تعزيز الأمن الغذائي، للسعودية.

ويبحث المجلس في تخصيص أراضٍ لإنشاء مستودعات تخزين المواد الغذائية، وقررت على المديين المتوسط والطويل التركيز على الدول التي تتوافر لديها إمكانات وفرص للاستثمار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية، وتكليف متخصصين بحرس بناء مخزون استراتيجي غذائي تمويني، وإعداد صياغة نموذجية لاتفاق في شأن الاستثمارات السعودية الخارجية في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية، كما قررت السعودية

طريق المؤسسات التمويلية العامة، وبما يضمن توفير هذه المنتجات في المملكة بأسعار معقولة، وتحقيق الأمن الغذائي على المصين المتوسيط والطويل.

٦ - السعي لتمويل مشاريع البنية التحتية اللازمة في مناطق المواقع المخصصة للاستثمارات السعودية في المجال الزراعي والحيواني في الدول الأخرى، وذلك من خلال التصديق السعودي للتصمة أو للمؤسسات التنموية الإقليمية والدولية.

٧ - على وزارتي المال والزراعة وضع اليد تنظّم التعاقد مع الشركات السعودية المستثمرة في الدول الأخرى لشراء منتجاتها المرتبطة بالأمن الغذائي السعودي.

ثالثاً: على وزارة العمل تقييم الدعم المالي اللازم لوزارة التجارة والصناعة بما يفي بحاجاتها من الأجهزة والمعدات والقوى العاملة والتدريب، وبما يضمن قيام الوزارة بالمواعيد المنوطة بها على الوجه المطلوب، خصوصاً مراقبة الأسعار ومراقبة تنفيذ الأنظمة ذات العلاقة بنظام البيانات التجارية، ونظام مكافحة الغش التجاري، ونظام المنافسة.

إلى ذلك، أكد المجلس على ضرورة تحمل الدول الكبرى مسؤولياتها السياسية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني، وما يتعرض له من تشكيل وتعسف على يد السلطات الإسرائيلية، كما شدد أن على الدول الأعضاء في اللجنة الرباعية مجتمعاً، وبصورة فردية، أن تتراجع مواقفها المعجلة تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في دولة ممتاسكة متراصة إلى واقع ملموس على الأرض، وأن تصدق للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وجدار الفصل العنصري، وغير ذلك من إجراءات لا تقيم وزناً للشريعة الدولية.

شهرين من تاريخ نفاذ هذا القرار.

٢ - على وزارتي الزراعة والتجارة والصناعة إعداد دراسة متكاملة لتحديد حاجات المملكة المستقبلة من المنتجات الغذائية التحويلية، وذلك من خلال تكليف متخصصين في القطاعين العام والخاص بدراسة موضوع توفير الأمن الغذائي للمملكة، وبناء المخزون الاستراتيجي من المنتجات الغذائية التحويلية، ودعم البنية التحتية اللازمة لذلك، ودراسة الخيارات المتاحة الأخرى، ومن ثم تعدد الوزارتان تقريراً شاملاً ومفصلاً عن ذلك يرفع إلى مجلس الوزراء خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ نفاذ هذا القرار.

٣ - على وزارة الخارجية إعداد صناعة نموذجية لاتفاقية إطارية في شأن الاستثمارات السعودية الخارجية في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسكنية، بحيث تضمن توفير الحوافز والضمانات اللازمة لتلك الاستثمارات، ورفعها إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ نفاذ هذا القرار.

٤ - على وزارات المال والزراعة والتجارة والصناعة إعداد الدراسات اللازمة المتعلقة بإنشاء شركة سعودية قابضة بين القطاعين العام والخاص لتطوير والتشغيل والاستثمار الزراعي والحيواني في الدول الأخرى ورفع هذه الدراسات إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ نفاذ هذا القرار.

٥ - التوسع في الاستثمارات السعودية المتعلقة بالمجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسكنية خارج المملكة، وعدم التركيز على دولة واحدة وتحفيز رجال الأعمال السعوديين على الاستثمار في تلك المجالات من خلال توفير الضمانات الائتمانية والتمويل الميسر عن

التوسع في استثماراتها الخارجية في تلك المجالات، وتأسيس شركة قابضة لهذا الغرض، مع عدم التركيز على دولة واحدة.

وتشمل الترتيبات الطويلة والقصيرة المدى التي تتعلق بتوفير السلع والسودا التحويلية وضبط أسعارها في السوق المحلية: أولاً - التأكيد على تطبيق الكليات الصادرة في شأنها قران من مجلس الوزراء ومتابعة تنفيذها وذلك لتحقيق العيم الذي يتحمّله المواطن جراء الارتفاع الكبير في أسعار المواد التحويلية والسلع والمنتجات الزراعية والحيوانية.

ثانياً - على وزارتي الزراعة والتجارة والصناعة إعداد دراسة متكاملة لتحديد حاجات المملكة المستقبلة من المنتجات الغذائية التحويلية بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي للمملكة.

وقر المجلس أن:

١ - على وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والتربية والتعليم والثقافة والإعلام والتجارة والصناعة رفع مستوى الوعي والثقافة الاستهلاكية بما يحقق ترشيد الاستهلاك لدى المواطنين والعقيمين.

٢ - على وزارة التجارة والصناعة التنسيق مع الجهات المعنية للبحث في تخصيص أراضٍ لإنشاء مستودعات عن طريق القطاع الخاص لتخزين المواد الغذائية التحويلية، واتخاذ المجلس ترتيبات على المنيين المتوسط والطويل تشمل:

١ - التأكيد على وزارتي الزراعة والتجارة والصناعة بسرعة رفع نتائج إجراء المسح شامل الدول التي تتوافر لديها إمكانيات وفرص للاستثمار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسكنية وإعداد تقرير شامل عن تلك تمهيداً ل عرضه على مجلس الوزراء خلال مدة لا تتجاوز